صندوق النقد العربي

دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

أبوظبي الإمارات العربية المتحدة

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

دور صنـــدوق النـــقد العـــــربي
في تمكين المرأة العربية

صندوق النقد العربي
2018

© صندوق النقد العربي 2018

حقوق الطبع محفوظة

يعد أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية، وأعضاء الدوائر الفنية الأخرى بصندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراق بحثية، يصدرها الصندوق، وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الإنترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات والأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي الا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي :

الدائرة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 97126171552+

فاكس : 97126326454+

البريد الإلكتروني : Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

المحتويات

تقديم: خلفية عن صندوق النقد العربي.....4

أولاً: لماذا يُعد تمكين المرأة أحد أهم الركائز الرئيسية للنمو والتنمية المستدامة في البلدان العربية؟.....5

ثانياً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المدعومة بموارده.....8

ثالثاً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة من خلال بناء القدرات.....10

رابعاً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة من خلال مبادرات تسهيل النفاذ إلى التمويل.....11

خامساً : جداول إحصائية عن إلتحاق الإناث بالتعليم وسوق العمل في الدول العربية.....19

تقديم: خلفية عن صندوق النقد العربي

الأهداف والوسائل

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية وهي :

المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية، جمهورية جزر القُمر الإتحادية.

أهداف الصندوق

يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض الآتية:

1. تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
3. إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.
4. إبداء المشورة، عند طلبها، فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية.
5. تطوير الأسواق المالية العربية.
6. العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

وسائل تحقيق أهداف الصندوق

يعتمد الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه على الوسائل الآتية:

1. تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
2. تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
3. تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
4. يخصص الصندوق ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقاً

للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

5. إدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى.
6. عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الاقتصادية، والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.
7. القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.
8. تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

تتعاون الدول الأعضاء فيما بينها، ومع الصندوق لتحقيق أغراضه، وتعمل كل دولة عضو بصفة خاصة على :

1. الإقلال من القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذلك القيود على انتقال رؤوس الأموال وعوائدها فيما بينها، مع استهداف إزالة القيود المذكورة كلية.
2. العمل على تحقيق القدر الضروري من التنسيق بين السياسات ولا سيما المالية والنقدية منها بما يخدم التكامل الاقتصادي العربي ويساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة عربية موحدة.

يتعاون الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه كما يتعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة.

يقدم الصندوق المعونات والخدمات الفنية في المجالات النقدية والمالية للدول الأعضاء التي تعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف الوصول إلى اتحاد نقدي بينها كمرحلة من مراحل تحقيق أهداف الصندوق. يقوم الصندوق، بقرار من مجلس المحافظين، باتباع أي وسيلة أخرى تساعد على تحقيق أهدافه.

أولاً: لماذا يُعد تمكين المرأة أحد أهم الركائز الرئيسية للنمو والتنمية المستدامة في البلدان العربية؟

تؤكد العديد من الدراسات أن نفاذ المرأة إلى التعليم وسوق العمل لهما أثر إيجابي كبير على مستوى النمو الاقتصادي. كما أن زيادة مشاركتها في سوق العمل تساعد على ترجمة النمو الاقتصادي إلى المزيد من المساواة بين الجنسين في العديد من مناحي الحياة. إلا أن الدراسات توضح أن ليست كل أشكال مشاركة المرأة في سوق العمل قادرة على تحقيق نفس الأثر الإيجابي، حيث ينطبق ذلك بشكل أكبر على مشاركتها في القطاع الرسمي وفي الأعمال الدائمة مدفوعة الأجر، وهو ما يؤكد الحاجة ليس فقط إلى توفير المزيد من فرص العمل للإناث وإنما الحاجة إلى توفير فرص أفضل لعمل المرأة

(Decent Job Opportunities)، وهو ما يمثل التحدي الحقيقي للعديد من الدول على مستوى العالم[1].

في هذا السياق، تُبين الدراسات أن تمكين المرأة ومساواتها اقتصادياً بالرجل يعتبر عنصراً مهماً لزيادة مستويات الناتج والإنتاجية، وعاملاً مساعداً على خفض التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[2]. فعلى المستوى العالمي، من شأن القضاء على عدم المساواة بين الرجل والمرأة أن يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح بين 12-28 تريليون دولار بحلول عام 2025[3]. يمتد هذا الأثر إلى كل من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

ويُنظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كعامل أساسي مُساعد على تمكين البلدان المتقدمة من التخفيف من تأثير شيخوخة السكان على سوق العمل، كما أنه يعتبر أهم عامل على الإطلاق لخفض الفقر في الدول النامية[4]. فعلى سبيل المثال، تُسهم زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى مستويات مماثلة لمشاركة الذكور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و9 في المائة في اليابان، وزيادته في بعض البلدان العربية مثل الإمارات ومصر بنسبة 12 في المائة و34 في المائة على التوالي[5].

في حين تعتبر المساواة بين الجنسين، بحد ذاتها، أحد أهداف التنمية المستدامة 2030، فهي تعد كذلك أحد أهم الممكنات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 [6]، حيث يساعد الإدماج الاقتصادي للمرأة على:

- رفع معدلات الادخار بنسبة 35 في المائة.
- زيادة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة 10 في المائة مما يساعد على رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3 في المائة.
- زيادة إنتاجية العمالة بنسبة تصل إلى 25 في المائة في بعض الدول.

---

1 Kabeer N. (2012). "Women's Economic Empowerment and Inclusive Growth: Labour Markets and Enterprise Development", School of Oriental and African Studies, UK, Jan.

2 IMF, (2018). "Pursuing Women's Economic Empowerment", May.

3 Jonathan W. et al. (2015). "The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add $12 Trillion to Global Growth," McKinsey Global Institute, Sep.

4 Heintz, J., 2006, "Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications," International Labour Organization, Geneva.

5 Aguirre, Deanne, et al. (2012). "Empowering the Third Billion: Women and the World of Work in 2012," Booz & Company and Pwc.

6 منظمة المرأة العربية، "المرأة العربية والتنمية المستدامة".

- تحسين مستويات التعليم نظراً لكون العائلات التي تعولها امرأة تُخصص عادة نسبةً أكبر من ميزانية الأسرة لتعليم الأبناء.
- تحسين مستويات الصحة ودعم الأسرة في ظل تخصيص المرأة عادة لنحو 90 في المائة من دخلها لدعم الأسرة مقابل 30-40 في المائة للرجل.
- خلق بيئة عمل مُستدامة حيث لُوحظ أن المؤسسات التي تديرها نساء تعتبر أكثر حفاظاً على البيئة.
- إدماج المرأة في عملية صنع القرار يؤدي إلى زيادة كفاءة المشاريع الاقتصادية والبيئية واستدامتها وبناء السلام.

تعتبر فجوة النوع الاجتماعي أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، فرغم حدوث تقدم ملحوظ على صعيد خفض فجوة النوع في الالتحاق ببعض مراحل التعليم بالبلدان العربية لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في النفاذ إلى سوق العمل، حيث تعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية الأقل على مستوى العالم (19 في المائة مقارنة بنحو 49 في المائة للمتوسط العالمي[7]). كما ترتفع مستويات بطالة الإناث بشكل كبير في المنطقة العربية إلى ما يمثل ثلاثة أضعاف المعدل العالمي في ظل استمرار وجود بعض الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، جليّة في سوق العمل.

لتحقيق هذا الهدف يتعين التغلب على عدد من التحديات التي تؤثر على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، والتي من أهمها الأعراف الاجتماعية، والتمييز في القوانين ضد المرأة، وعدم وجود حماية قانونية كافية للمرأة في بعض بيئات الأعمال، ومحدودية فرص العمل اللائق للمرأة، والحاجة إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في تملك الأصول سواء كانت مالية أو رقمية أو عقارية[8]. وبالطبع تختلف أهمية هذه التحديات من دولة إلى أخرى حسب الهياكل الاقتصادية والمناطق الجغرافية.

ولما كان التمكين الاقتصادي للمرأة يعد من أهم العوامل التي تساعد على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإدراكاً من الحكومات العربية لأهمية تمكين المرأة على عدد من المستويات ولا سيما الاقتصادية منها، تبنت الحكومات العربية العديد من المبادرات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل وحفز مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة، وسعت إلى الاهتمام بتوفير فرص عمل للإناث لا سيما اللواتي تقطن المناطق النائية واللواتي تندرجن في فئات السكان الهشة، كما عمل بعضها على تعديل القوانين واللوائح وبيئات الأعمال بما يساعد المزيد من الإناث على الإنخراط في سوق العمل.

على ضوء ما سبق، وإيماناً من صندوق النقد العربي بأهمية تمكين المرأة، وفي إطار دور الصندوق لمساندة جهود البلدان الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن بينها

---

[7] International Labor Organization, (2018). "ILOStat".

[8] منظمة العمل الدولية (2017). مرجع سابق ذكره.

المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة، يعرض هذا الكتيب دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية في المجالات ذات الارتباط بعمل الصندوق.

ثانياً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المدعومة بموارده.

يحرص صندوق النقد العربي، من خلال مشاوراته مع الدول الأعضاء للاتفاق على برامج الإصلاح التي يتم دعمها بموارد الصندوق، على ترسيخ مبدأ تمكين المرأة، وذلك من خلال تضمين برامج الإصلاح، التي يتم الاتفاق حولها، لإجراءات ترمي إلى مساعدة المرأة العربية على الاضطلاع بالدور المأمول منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتهيئة البيئة المواتية لممارسة وريادة الأعمال، بما يتضمن تعزيز فرصها في الحصول على التمويل المناسب، وتعزيز قدراتها بما يمكنها من الحصول على فرص العمل والتوظيف والوصول إلى الخدمات المالية.

تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي المدعومة بالقروض الممتدة والعادية، وكذلك برامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي المدعومة بتسهيل التصحيح الهيكلي، عناصر أساسية لتمكين المرأة العربية، وتفعيل دورها في تحقيق النمو الشامل والمستدام، حيث يتمثل دور الصندوق في مساعدة السلطات بالدول العربية على تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص العمل المنتج للمرأة ضمن إطار استراتيجي لكل المؤسسات الحكومية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الخاضعة لإشراف السلطات الرسمية بالدولة، ترمي في نهاية الأمر إلى توفير حياة كريمة للمرأة تمَكِنها من ريادة الأعمال، وتغَذي روح المبادرة فيها، وتذلل الصعوبات أمام مشاركتها في كل المجالات، لتضطلع بدورها المأمول في تحقيق التنمية المستدامة، بما يرفع من قدرات المرأة ويعزز رفاهيتها.

في هذا السياق، تتضمن برامج الإصلاح خطط وإجراءات تسهم في تسهيل نفاذ المرأة للخدمات المالية خاصة التمويل وذلك عبر خلق نوافذ إقراضية مناسبة تقوم من خلالها البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة بالدولة إلى جانب جمعيات التمويل الأصغر بمنح القروض الميسرة للنساء لتشجيعهن على العمل المنتج الذي يتناسب مع طبيعة المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقهن.

كما يعمل الصندوق من خلال تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، على دعم جهود الدول العربية، في إصلاح الموازنات العامة، وعلى وجه الخصوص إعادة توجيه النفقات الحكومية بما يدعم شبكات الأمان الاجتماعي والشرائح الهشة، وعلى رأسها المرأة، ذلك من خلال توجيه الموازنات نحو تحقيق العدالة وتوفير الحوافز المالية وأشكال الدعم المختلفة، بما يعزز من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل ويقلص من

معدلات الفقر والبطالة لدى الإناث، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع.

كذلك يعمل الصندوق من خلال "تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وهي نافذة إقراضية جديدة استحدثها الصندوق في عام 2016، على دعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على خلفية الأهمية الكبيرة للدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، مع التركيز بشكلٍ خاص على دعم المرأة وتوفير الأُطُر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، التي تكفل تعظيم استفادتها من التمويل وتشجعها على ريادة الأعمال.

في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، تضمنت الإجراءات بإطار برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، المتفق عليه مع السلطات المغربية، العمل على دعم الجهود الرامية لتعزيز وصول النساء إلى التمويل، من خلال تطوير آلية ضمان تفضيلية باسم "إليكِ"، وتوسيع نطاقها لتغطي نسبة 80 في المائة من القروض المصرفية الموجهة لرائدات الأعمال. وتهدف هذه الآلية إلى تشجيع المشاريع التي تمتلكها النساء وتطوير القدرات وتمكين المرأة بما يُؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية وخفض معدلات الفقر.

كما تضمنت عناصر برنامج الإصلاح الذي تم دعمه بموارد الصندوق بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما في مصر، دعم الجهود الحكومية في تأسيس العديد من جمعيات رائدات الأعمال، وتعزيز قدرتهن على الوصول إلى التمويل الذي تقدمه الصناديق والجمعيات المتخصصة في التمويل الأصغر بشروط ميسرة وبالضمانات الكافية، إلى جانب دعم جهود تسويق منتجات رائدات الأعمال من خلال إنشاء المعارض المحلية والدولية لعرض منتجات النساء، وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم وتشجيع النساء على ممارسة الأعمال اليدوية والحرفية التقليدية بالقرى والأماكن النائية والترويج لمنتجاتهن عبر منصاتها الإلكترونية، والمعارض التي تقيمها لهذا الغرض.

كما حرص الصندوق بإطار تقديم الدعم من خلال تسهيل "تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" كما في السودان، على دعم الجهود الحكومية في مجال تبني وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، تتمحور حول تحسين فُرص وصول المرأة والشباب والمشاريع المبتكرة للتمويل والخدمات المالية. إضافة إلى تضمين عناصر برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعوم بموارد الصندوق، تعزيز دور وكالة ضمان التمويل الأصغر لتمكين مؤسسات التمويل الأصغر من تقديم خدمات التمويل، خاصة للمرأة والشباب. كذلك تم التأكيد في ذات الإطار على ضرورة تفعيل البرامج الموجهة للخريجين والمرأة والشباب، وإدخال مناهج التمويل الأصغر عبر المؤسسات التعليمية، ونشر ثقافة التمويل الأصغر عبر منظمات المجتمع القاعدية والاتحادات والحاضنات، ودعم تنفيذ

البرنامج الحكومي الموجه نحو محو الأمية العلمية والمالية للمرأة، إضافة إلى تنظيم ورش عمل تنويرية لكافة فئات المجتمع في مختلف أنحاء البلاد بالتركيز على شريحة النساء، وصغار المتعاملين والعملاء المتوقعين للتمويل الأصغر.

بالنسبة لدور الصندوق في تمكين المرأة التونسية، فقد تم بإطار دعم برنامج الإصلاح الرامي إلى تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التركيز على تعزيز الشمول المالي عبر تسهيل نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، من خلال زيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع خاصة المرأة والشباب، والعمل على منح امتيازات خاصة وحوافز للجمعيات المُسْنِدة للقروض، ومؤسسات التمويل الصغير، التي تحرز تقدماً وتوسعاً في حجم القروض المقدمة للنساء والشباب.

من جانب آخر، يُسهم الصندوق، من خلال برامج الإصلاح ومبادرة "عربستات" الارتقاء بالعمل الإحصائي في الدول الأعضاء، وتطوير مؤشرات كمية ونوعية، تشمل واقع مشاركة المرأة العربية في المجالات المختلفة، خاصة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. كما يؤكد الصندوق على ضرورة أن تعتمد هذه المؤشرات على منهجيات ومعايير دولية موحدة للقياس لتكون بمثابة خارطة طريق يستهدى بها صناع السياسات وأصحاب القرار في المنطقة العربية وكذلك الباحثين والدارسين لأوضاع المرأة العربية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالمرأة العربية.

ثالثاً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة من خلال بناء القدرات

قام صندوق النقد العربي بإنشاء معهد السياسات الاقتصادية عام 1988، ليكون أحد الأجهزة المتخصصة التي يسعى الصندوق من خلالها لتحقيق أهدافه الأساسية. خاصة وأن المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه قد نصت على عدد من الوسائل المتاح استخدامها للصندوق لتحقيق أغراضه، ومنها: تقديم المعونة الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، والقيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.

وإيماناً من الصندوق بأهمية التدريب وضرورة إعداد الكوادر الفنية العربية، وانطلاقاً من قناعته أن التدريب أداة رئيسة تسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء، والنهوض بدورها في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة، لدفع مسيرة التنمية وتعزيز جهود التكامل الاقتصادي العربي، فقد شرع الصندوق منذ عام 1981 بتنظيم دورات تدريبية، للعاملين في الأجهزة النقدية والمالية والاقتصادية في الدول الأعضاء، وذلك ضمن إطار برنامجه للمعونة الفنية.

في هذا الإطار، واصل الصندوق خلال عام 2017 العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المُقَدَمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج

التدريبية، واستحداث برامج تدريبية جديدة، حسب احتياجات الدول الأعضاء، حيث شهد عام 2017 زيادة في عدد الدورات بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 32 دورة استفاد منها 974 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، مقارنة مع 28 دورة لعام 2016 استفاد منها 748 من الكوادر العربية، وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد خلال الفترة 2016-2017 حوالي 30 في المائة.

وإيماناً من الصندوق بأهمية تنمية قدرات المرأة العربية في المجالات الاقتصادية، شهد عدد المشاركات في الدورات التدريبية التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية زيادة ملموسة في الآونة الأخيرة حيث ارتفع عددهن من 226 مشاركة في عام 2015 إلى 399 مشاركة في عام 2017 بزيادة سنوية بلغ متوسطها 34 في المائة.

جدول رقم (1)
مشاركة الإناث في برامج التدريب التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية
(2017-2014)

السنوات	عدد المشاركين	عدد المشاركات	نسبة مشاركة الإناث (%)
2014	265	165	**38.4**
2015	379	226	**37.4**
2016	443	305	**40.8**
2017	575	399	**41.0**

شكل رقم (1)
نسبة تمثيل الإناث من إجمالي المستفيدين من برامج تنمية القدرات التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية
(2017-2014)

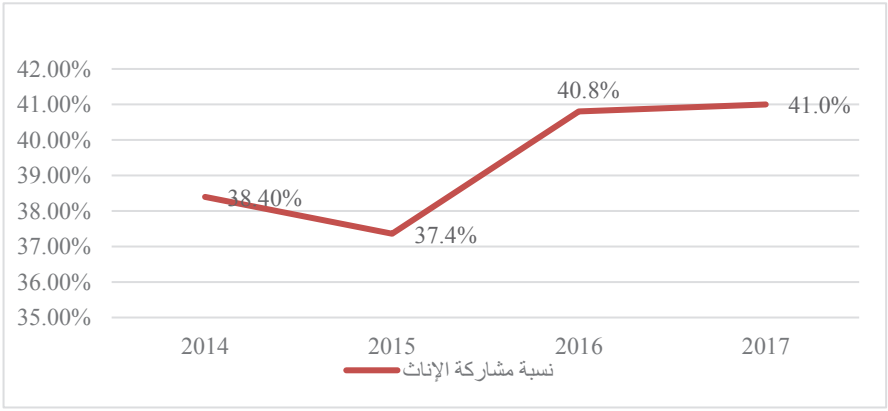

رابعاً: دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة من خلال مبادرات تسهيل النفاذ إلى التمويل

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية إقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. في هذا الإطار يُعد تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد زيادة مستويات الشمول المالي على رأس أولويات عدد من التكتلات والمنظمات الدولية من بينها مجموعة العشرين، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، فيما تعتمد أكثر من 60 دولة على مستوى العالم استراتيجيات وإصلاحات هادفة إلى تحسين مستويات الشمول المالي.

على المستوى الإقليمي، يمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية محوراً هاماً من محاور اهتمامات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لما في ذلك من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي.

في هذا الإطار، يسعى الصندوق لدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال عدد من الانشطة والمحاور، تتمثل فيما يلي:

- **فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:** قام صندوق النقد العربي في عام 2013 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، منبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تتمثل أهداف الفريق، في المساهمة بتطوير السياسات والاجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي فيها، والعمل على مساعدة الدول العربية على الايفاء بالمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة. كذلك من مهامه تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال الشمول المالي، إلى جانب تعزيز فرص الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية المستهلكين للخدمات المالية والمصرفية.

  يقوم الفريق بإعداد برنامج عمل سنوي يهدف إلى تحقيق أهداف محددة. ترتكز أنشطة الفريق، حالياً على تعزيز قضايا التثقيف المالي في الدول العربية، وتطوير مؤشرات خاصة بالدول العربية تتعلق بالشمول المالي من خلال تطوير مسوحات لجانبي العرض والطلب، والاهتمام بحماية مستهلك الخدمات المالية من خلال المساهمة في تطوير تشريعات خاصة لحمايته، إلى جانب الاهتمام بتعزيز فرص وصول المرأة في الدول العربية إلى الخدمات المالية.

في هذا الصدد، أعد الصندوق بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية ومشاركة أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، نموذجاً متكاملاً وشاملاً للمسح الميداني للطلب على الخدمات المالية من طرف الأفراد والأسر، يتضمن نموذج مسح إحصائي أساسي وخمسة استبيانات فرعية. تم مراعاة تناول احتياجات الخدمات المالية الموجهة للمرأة. سيساعد تطبيق النموذج، في الحصول على معلومات وإحصاءات أكثر موثوقية بما يُمكن السلطات من تطوير السياسات التي من شأنها تسهيل وصول المرأة العربية للخدمات المالية. كما سيساعد المصارف والمؤسسات المالية على تطوير تسهيلات وخدمات مالية أكثر إستجابة لاحتياجات المرأة. وفي السياق نفسه، أعد الصندوق بالمشاركة مع الوكالة الألمانية للتنمية نموذج إحصائي شامل للمسح الميداني للطلب على الخدمات المالية من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في إدراك المتطلبات والإحتياجات من الخدمات المالية، للمشروعات المملوكة من الإناث وسبل تطوير خدمات مالية ملائمة لتلك المشروعات.

- **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي**

The Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI)

قام الصندوق بإعداد برنامج شامل لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، يهدف إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع قطاعات المجتمع في الدول العربية، خاصة منها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

يقوم البرنامج على الأنشطة التالية:

- تقديم المشورة الفنية لمساعدة السلطات العربية في تبني الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.
- المساهمة في توفير الدعم الفني لتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية.
- إطلاق مبادرة لدعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية بما يدعم ريادة الاعمال.
- العمل على تعزيز التوعية والتثقيف المالي بالدول العربية.
- المساهمة في توفير المشورة الفنية وبناء القدرات في مجال تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية.
- تحسين وتوفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالشمول المالي للوصول للخدمات المالية.
- العمل على تحسين فُرص وصول المرأة والشباب للحصول على الخدمات المالية.

وبمباركة من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أطلق الصندوق ما يُعرف باليوم العربي للشمول المالي كتظاهرة مصرفية مالية عربية تُعقد نهاية شهر أبريل من كل عام، بمشاركة السلطات الوطنية على مستوى الوطن العربي مثل السلطات الإشرافية والبنوك والمؤسسات المالية ووزارات التربية والجامعات والمدارس والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني. في إطار فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لعامي 2017 و2018، يحرص الصندوق على إيلاء مواضيع مشاركة المرأة وقضايا وصول المرأة العربية للخدمات المالية والتمويل، أهمية كبيرة. في هذا السياق قام الصندوق بتنظيم فعالية إعلامية في أبريل 2018، قدم خلالها عرضاً حول واقع ومؤشرات وصول المرأة العربية للتمويل.

كما أعد الصندوق أيضاً وبالمشاركة مع البنك الدولي، دراسة شاملة حول متطلبات توسيع نطاق الخدمات المالية المُقدمة للمزارعين والمجتمعات الريفية، تناولت مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير التشريعات والبنية التحتية المعززة لتقديم خدمات مالية مناسبة لهذه المجتمعات. وبالطبع وعلى ضوء المساهمة الكبيرة للمرأة في هذه المجتمعات، فالمأمول أن تساهم تطبيق توصيات الدراسة في تعزيز وصول المرأة العربية إلى الخدمات المالية.

إدراكاً للأهمية المتزايدة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتعزيز فرص وصولها للخدمات المالية، يهتم صندوق النقد العربي بتعزيز فرص نفاذ المرأة إلى التمويل. في هذا الصدد واصل فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متابعة ودراسة واقع الشمول المالي للمرأة في الدول العربية، وأهمية تعزيز فرص وصول وتمكين المرأة من الخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب بحث ومناقشة التحديات التي تواجه تمكين المرأة مالياً والخروج بالتوصيات اللازمة لتذليل تلك التحديات والتغلب عليها بما يخدم تعزيز مؤشرات الشمول المالي للمرأة.

- **واقع وصول المرأة للخدمات المالية في الدول العربية:** بالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي لدى النساء والرجال على حد سواء في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المرأة ما زال عند مستويات متدنية مقارنة بالرجل. حيث تشير نسب الشمول المالي في دول العالم النامي إلى وجود فجوة كبيرة على أساس نوع المستخدم لصالح الرجال من حيث امتلاك الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث أنه ووفقاً للبيانات والمسوحات المتاحة لعام 2017، يمتلك نحو 65 في المائة من النساء حساب بنكي مقارنة بنسبة 72 في المائة للرجال، أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد بلغت النسبة 26 في المائة للنساء مقارنة بنحو 48 في المائة للرجال.

- **أهمية تعزيز فرص وصول المرأة للخدمات المالية والتمويل:** تظهر التوقعات أن نحو 28 تريليون دولار (ما يعادل 26 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي على المستوى العالمي) يمكن إضافتها للناتج الدولي حتى عام 2025، في حال تم ردم الهوة بين الرجال والنساء في هذا المجال. فيما يخص المنطقة العربية، من المتوقع أن يساهم ردم الهوة الكاملة بين الرجال والنساء في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنحو 47 في المائة في أفق عام 2025.

كذلك تظهر الفجوة بين النساء والرجال بشكل واضح لدى النساء الرياديات صاحبات المشاريع من حيث عدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية الرسمية من مزودي الخدمات واعتمادهن كلياً أو جزئياً على مصادر التمويل من النظام المالي غير الرسمي.

إن تحسين مستويات الشمول المالي لدى المرأة يحظى باهتمام كبير على المستويين العالمي والمحلي خاصة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية، حيث يعتبر الشمول المالي للمرأة من أهم أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015.

- وفقاً لاستطلاع الرأي الذي أجراه التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) لأعضائه بخصوص تمكين المرأة مالياً والعقبات التي تواجهها في الشمول المالي، أظهر الاستطلاع أن تمكين المرأة مالياً يواجه ثلاثة تحديات أساسية هي:
  - الثقافة والوعي المالي.
  - الضمانات المطلوبة.
  - البيئة الثقافية والاجتماعية.

أ. **المستجدات في التطورات المصرفية على صعيد تمويل المرأة:** تظهر الدراسات والإحصاءات أنه، عند مقارنة تعاملات عملاء البنوك من الرجال والنساء واستفادتهم من المنتجات والخدمات البنكية، ما يلي:

- نسبة عدد وحجم القروض المقدمة للمرأة، لا تزال أقل بشكل ملحوظ من مثيلاتها المقدمة للرجال.
- تعتبر المرأة أكثر حرصاً من الرجل عند استعمالها لخدمات الائتمان.
- نسبة القروض المتعثرة لدى العملاء من النساء، هي أقل من مثيلاتها عند العملاء من الرجال.
- النساء أكثر تعلماً ومهارةً في إدارة الأعمال وتحقيق النمو.

بناءً عليه ولتعزيز تمكين المرأة العربية مالياً يوصي فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بما يلي:

1- **التوصية الاولى: جمع البيانات المالية والديموغرافية على مستوى الجنس، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونسبة مساهمة/ مشاركة المرأة في المشاريع التنموية (مساهمة برأس المال أو مشاركة بإدارة المشروع):** تعتبر هذه البيانات ضرورية وأساسية لتحديد واقع الشمول المالي للمرأة لدى الدول العربية، حيث يعتبر ذلك حجر الأساس للبدء في وضع السياسات والتوجهات لتعزيز الشمول المالي لدى المرأة ومعالجة الفجوات والتحديات التي تواجهها في هذا السياق. كذلك فإن هذه البيانات يتم الاستناد إليها عند وضع الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.

2- **التوصية الثانية: تحديث وتطوير القوانين والتشريعات والتعليمات لتذليل المعيقات التي تحول دون وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لاستخدامها:** هنالك العديد من القوانين والتشريعات والتعليمات التي تعيق وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية واستخدامها، وكذلك وجود قصور في بعض القوانين التي لا تغطي جانب المرأة في الأمور المالية أو تعمل على تعزيز فرص وصول فئة الرجال إلى الخدمات والمنتجات واستخدامها بشروط أفضل مما هو متاح للمرأة، مما يستدعي تطوير القوانين والتشريعات والتعليمات أو سن الجديد منها لتسهيل عمليات الوصول إلى مصادر التمويل.

كما أن السلطات الرقابية مطالبة بوضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تبين فيها بوضوح سياساتها وأهدافها المستقبلية في تمكين المرأة مالياً سواء بإصدار تشريعات تعمل على تذليل التحديات والمعيقات أو إطلاق حزمة من المحفزات لمزودي الخدمات تستهدف فئة بعينها أو منطقة جغرافية أو قطاع محدد مثل قطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

3- **التوصية الثالثة: تطوير وتنفيذ حملات توعية وتثقيف مالي موجهة لتمكين المرأة مالياً ومصرفياً:** بينت الدراسات الحديثة وجود فجوة شاسعة في مستويات الثقافة المالية والمصرفية بين الرجل والمرأة، وإلى وجود معوقات تؤثر على نمو الوعي المالي والمصرفي لدى المرأة، مما أثر بشكل واضح

على تأخرها في امكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية وإدارة مخاطرها واتخاذ دورها الريادي في تنمية وتطوير المشاريع التي تقودها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. لذا أصبح من الضروري تحديد الأدوات المناسبة لتمكين المرأة مالياً وكذلك تحديد دور الاطراف المشاركة.

4- **التوصية الرابعة: تطوير منتجات وخدمات مالية ومصرفية موجهة لفئة النساء بما يشمل رائدات الأعمال والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدارة والمملوكة كلياً أو جزئياً من قبل النساء:** إن مزودي الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية مطالبين بتطوير المزيد من المنتجات والخدمات التي تتوائم واحتياجات فئات النساء سواء رائدات الأعمال، والجامعيات، وربات البيوت إلى غير ذلك، على أن تكون هذه المنتجات متطورة وعصرية وتقدم للمستهلكين بأسعار وشروط مقبولة، حيث أن المنتجات والخدمات المصرفية في الدول العربية غير كافية إلى حد ما في تلبية متطلبات المرأة.

5- **التوصية الخامسة: تدريب وتأهيل مزودي الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لتمكينهم من تقديم هذه المنتجات والخدمات لفئة النساء بالشكل المهني المناسب:** يجب على مزودي الخدمات والمنتجات المالية لفئة النساء، الاهتمام بآليات وأساليب تقديم هذه الخدمات للمرأة من حيث مراعاة التخصص في تقديم الخدمة أو صياغتها أو تطويرها بما يلبي احتياجات هذه الفئة. كما أن ذلك يتطلب تدريب وتأهيل مزودي الخدمات والمنتجات وفق خصائص ومميزات هذه المنتجات، وتمكينهم من مواكبة التطورات العالمية على الصناعة المصرفية خاصة منها الخدمات المالية الرقمية لإطلاق منتجات مصرفية منافسة وبأسعار معقولة.

6- **التوصية السادسة: تفعيل وتعزيز دور المنتديات / المؤسسات النسائية في تأهيل وتدريب وتمكين قدرات المرأة مالياً ومصرفياً:** إن دور المنتديات والمؤسسات النسائية التي تمثل جانب الطلب، لا يقل أهمية عن دور السلطات الرقابية والمؤسسات المالية والمصرفية التي تمثل جانب العرض، وعليه لا بد من بناء شراكات بين الطرفين من خلال استراتيجية وطنية للشمول المالي، على أن تقوم هذه الشراكة على تحديد المعيقات في بناء القدرات والأهداف والأنشطة الواجب تنفيذها لتذليل العقبات وتقليص حجم

الفجوة بين الجنسين سواء على مستوى الوعي والثقافة أو على مستوى الاستخدام.

7- **التوصية السابعة: تفعيل وتعزيز دور مؤسسات ضمان القروض في تخصيص محافظ لضمان القروض الموجهة للنساء:** يعتبر عدم وجود ضمانات كافية لدى المرأة للحصول على التسهيلات المناسبة عائقاً، لذلك تلعب مؤسسات ضمان القروض دوراً محورياً وجوهرياً في تخصيص صناديق ضمان موجهة للمشاريع النسوية، مما يعزز من قدرات وإمكانيات المشاريع الريادية في الوصول إلى روافد الائتمان واستخدامها. كما أن تخصيص صناديق ضمان قروض موجهة لفئة النساء يعزز المنافسة بين مزودي الخدمات في صياغة وإطلاق منتجات مالية ومصرفية موجهة لهذه الفئة بشروط وأسعار معقولة.

8- **التوصية الثامنة: مراعاة المساواة الاقتصادية بين الجنسين وإتاحة الفرص الوظيفية القيادية في المؤسسات المالية والمصرفية للمرأة دون تمييز:** يجب تحفيز المؤسسات المالية والمصرفية على توظيف النساء دون تمييز وخاصة في المناصب القيادية القادرة على اتخاذ القرارات، حيث أن المرأة قادرة بشكل أكبر على فهم متطلبات واحتياجات المرأة المالية والمصرفية والتعامل معها وتقديم الحلول لتوفير الخدمات التي تتناسب مع متطلباتها واحتياجاتها، وبالتالي اتخاذ مبادرات من هذا القبيل في الإطار الرسمي لأنظمة المؤسسات يعكس مدى التزام المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

خامساً: بعض الإحصاءات عن إلتحاق الإناث بالتعليم وسوق العمل في الدول العربية

جدول رقم (1)

نسبة إلتحاق الإناث بالتعليم الابتدائي (٪ صافي)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	..	..	..	..	..	..	..	93.8	91.2	91.0	89.6	88.4	87.1	89.0	..	..	..	..
الامارات	79.6	77.8	80.8	84.2	86.7	89.2	90.1	89.3	..	84.0	87.0	85.8	88.7	88.4	90.7	93.0	..	..
البحرين	97.8	95.7	95.1	94.7	93.7	91.2	93.5	92.8	92.3	93.5	..	91.2	91.9	92.8	94.8	96.8	..	..
تونس	94.2	96.5	..	..	..	..	..	95.9	95.9	97.2	..	..	..	..	..	..	..	..
الجزائر	87.4	89.5	90.7	91.2	91.7	92.0	92.0	94.3	95.5	96.0	96.1	..	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	22.3	24.5	26.0	27.0	30.1	32.4	36.2	39.9	46.7	46.4	46.5	54.2	..	53.7	54.6	54.0	..	..
السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	84.3	90.4	91.2	93.8	94.7	94.9	98.4	..	..
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	53.9	55.1	..	..	..	..	..
سورية	..	..	..	..	..	..	89.0	90.1	90.9	91.8	..	..	..	65.8	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العراق	82.1	..	..	..	86.7	..	..	86.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عُمان	83.1	84.5	83.3	80.3	..	..	..	..	..	89.3	..	..	96.5	94.2	94.3	94.4	..	..
قطر	98.0	94.3	91.4	94.2	88.5	89.2	90.4	93.1	..	93.1	92.3	93.4	94.2	91.1	91.0	92.5	..	..
القُمر	61.5	..	..	..	..	..	..	75.4	..	..	..	..	..	80.8	77.9	..	..	..
الكويت	92.5	92.6	..	..	..	95.6	..	92.8	93.5	..	93.1	93.7	93.0	93.0	93.2	..	..	..
لبنان	..	..	..	94.1	91.4	87.0	84.6	85.8	86.6	87.4	88.5	87.7	84.5	83.4	79.3	78.9	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	84.0	86.0	88.1	90.7	93.6	94.0	94.2	..	..	..	..	..	99.4	..	98.4	..	..	..
المغرب	71.4	76.4	81.2	82.9	82.9	83.9	85.3	86.9	88.3	89.5	93.8	96.5	97.1	97.5	98.3	..	..	..
موريتانيا	58.9	61.8	61.9	65.1	72.4	71.3	73.7	74.6	71.7	70.8	71.2	71.9	71.4	74.2	76.2	81.1	..	..
اليمن	..	..	..	58.0	61.4	65.2	..	..	68.6	..	72.9	..	76.6	77.8	..	..	..	..
الدول العربية كمجموعة	72.2	74.0	75.4	76.3	77.2	77.9	78.4	79.4	80.3	80.4	81.8	81.9	83.8	83.0	82.8	..	..	..

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

جدول رقم (2)

نسبة إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوي (٪ صافي)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	81.4	..	85.4	86.4	85.5	84.2	87.6	..	89.6	..	..	87.9	..	83.3	83.6	..	..	..
الامارات	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحرين	90.5	92.2	91.2	91.3	92.0	93.0	93.1	..	88.6	87.7	87.1	87.1	85.5	87.0	89.2	91.4	..	..
تونس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	..	11.1	11.3	..	15.4	16.4	..	..	21.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..
السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	74.3	..	..	..	78.6	..	..	..	..
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سورية	38.0	39.2	39.4	56.0	59.6	63.0	63.2	65.5	66.5	66.9	67.6	69.5	71.8	46.4	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العراق	25.6	..	..	30.9	33.6	..	..	39.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عُمان	68.9	72.6	73.7	74.6	..	..	..	..	..	86.0	..	89.1	90.3	93.9	..	98.9	..	..
قطر	..	..	80.4	..	87.4	86.7	85.4	85.0	..	90.6	92.3	..	..	..	88.4	89.6	..	..
القُمر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	45.5	..	..	..	..
الكويت	90.3	91.7	..	..	..	..	93.0	86.4	83.0	79.4	82.1	82.6	84.8	86.2	88.6	91.0	..	..
لبنان	..	..	..	..	..	..	69.3	69.7	70.0	71.1	69.6	69.7	64.9	..	..	..	..	..
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	82.5	..	..	..
المغرب	..	..	..	..	..	37.2	39.8	42.5	44.4	..	48.0	50.5	53.1	..	..	..	..	..
موريتانيا	..	12.3	12.0	..	11.9	13.2	13.5	..	..	..	..	..	20.4	19.9	22.1	23.5	..	..
اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	30.1	..	33.2	..	..	..	..	..
الدول العربية كمجموعة	47.8	49.2	50.3	52.4	54.0	54.3	54.5	54.1	54.9	56.7	57.9	60.0	61.1	59.6	60.5	..	..	..

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

جدول رقم (3)

نسبة إلتحاق الإناث بالتعليم الجامعي (٪ صافي)

الدول العربية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	30.4	..	31.3	36.5	41.3	40.6	41.5	42.9	46.4	47.5	43.5	43.8	51.6	..	..	47.3	..	..
الإمارات	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحرين	..	..	..	40.6	..	39.9	38.3	..	..	..	..	57.5	61.0	57.9	57.6	59.4	..	..
تونس	19.6	22.7	25.2	30.3	33.8	35.1	38.0	38.8	40.0	41.8	42.6	43.1	43.0	42.0	43.1	43.3	..	..
الجزائر	..	..	..	..	19.8	23.3	23.7	27.4	..	35.2	35.3	37.0	38.6	40.9	41.9	45.1	..	..
جيبوتي	0.3	0.6	0.9	1.1	1.4	2.0	2.1	2.2	2.2	2.8	2.8	4.0	..	..	..	..	..	..
السعودية	24.7	25.8	26.1	31.3	33.5	33.9	34.5	33.1	33.9	35.1	39.6	43.4	49.0	53.5	59.9	61.8	..	..
السودان	7.2	8.7	10.0	9.2	11.1	12.4	14.5	14.2	15.1	15.7	16.2	15.0	15.9	17.9	16.8	..	..	..
سورية	..	..	11.4	12.2	13.7	17.2	20.0	21.0	22.9	23.3	24.1	25.8	31.6	34.8	45.0	47.0	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العراق	8.4	..	8.9	..	11.8	11.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عُمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
قطر	..	32.9	29.8	28.4	32.0	31.1	31.1	26.5	25.7	25.3	25.6	29.4	30.4	33.5	39.2	43.9	..	..
القُمر	1.2	..	..	2.6	..	..	..	..	..	4.8	4.9	7.0	8.0	8.1	8.0	..	..	..
الكويت	..	30.5	30.1	29.2	28.1	..	..	..	..	..	..	..	..	33.1	..	..	..	..
لبنان	40.7	46.4	48.2	46.4	44.8	45.2	44.9	48.4	50.9	50.0	49.3	49.8	47.1	47.8	45.7	..	..	..
ليبيا	48.7	55.7	62.4	64.3	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	..	26.1	27.4	25.4	25.5	27.1	27.5	25.6	28.4	28.3	29.5	25.2	26.1	28.6	29.9	35.6	..	..
المغرب	8.6	9.0	9.1	9.5	10.0	10.5	11.5	11.2	12.6	12.7	13.7	15.5	18.5	21.9	24.7	27.5	..	..
موريتانيا	..	1.2	1.3	1.4	1.5	1.5	1.7	..	2.2	2.2	2.5	2.8	3.1	3.3	..	3.7	3.6	..
اليمن	..	..	5.4	5.2	5.1	5.1	5.1	6.1	6.4	..	6.4	6.1	..	..	..	..	..	..
الدول العربية كمجموعة	16.7	17.4	18.5	18.9	19.9	21.3	22.1	22.3	24.0	24.6	25.3	24.8	26.6	27.8	28.8	..	..	..

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

جدول رقم (4)

نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	12.7	12.3	12.9	11.9	12.1	12.2	12.5	15.2	14.8	15.5	15.3	15.2	14.8	13.9	13.9	13.9	13.9	14
الإمارات	33.7	34.1	34.6	35.4	36.2	37.2	38.6	40.1	41.8	42.6	42.9	42.7	42.5	42.4	42.1	41.8	41.3	40.9
البحرين	34.8	35.5	36.2	37	38	38.9	39.7	40.5	41.5	42.6	43.8	43	43.2	43.4	43.6	43.8	43.9	44
تونس	23.4	23.5	23.6	23.6	23.7	23.9	24.4	25	25.2	24.4	24.5	24.5	25.3	25.1	24.9	24.7	24.4	24.3
الجزائر	11.9	12	12.2	12.4	12.6	12.8	13.1	13.5	13.8	14.2	14.4	15.2	16.2	16.9	15.3	15.2	15.1	15.2
جيبوتي	46.3	46.4	46.4	46.5	46.6	46.7	46.8	47	47.1	47.3	47.6	47.8	48.2	48.5	48.8	49.2	49.4	49.5
السعودية	16.1	15.8	15.9	16.4	17	17.7	18.3	17.8	17.5	17.1	18.2	19.6	20.3	20.3	20.7	22.1	22.2	22.3
السودان	26.6	26.2	25.7	25.3	24.9	24.5	24.1	23.7	23.3	22.9	23	23.1	23.3	23.4	23.5	23.6	23.8	23.6
سورية	20.1	19.8	19.4	19.2	17.6	16.2	15	14.2	14.8	13	13.2	13.1	12.9	12.6	12.4	12.1	12.1	11.9
العراق	10.5	11.2	11.9	12.7	13.5	14.5	15.6	16.8	18	18	18.1	18.1	18.2	18.3	18.4	18.4	18.5	18.7
عُمان	23.5	23.8	24.1	24.4	24.8	25.2	26.1	26.9	27.7	28.3	28.8	29.1	29.6	30	30.2	30.4	30.3	30.2
قطر	40.9	42	43.2	43.9	44.9	45.1	47.1	48.6	48.7	48.8	51.1	52.6	54.1	55.7	57.3	58.9	58.4	58.1
القُمر	32.4	32.5	32.7	32.9	33.1	33.3	33.5	33.7	33.9	34.2	34.4	34.6	34.8	35.1	35.3	35.6	35.8	36
الكويت	44.4	44.3	44.5	45	45.6	46.3	46.8	47.3	47.7	47.9	48.2	48.7	49.1	49.1	49	48.9	48	47.4
لبنان	20.5	20.3	20.1	20	20	20.4	20.8	21.3	21.6	22	22.3	22.5	22.6	22.7	22.8	22.9	23	23.2
ليبيا	24.4	24.8	25.2	26	26.6	27.4	28	28.5	28.8	28.9	29.3	26.3	28.3	27	25.9	25.8	25.8	25.8
مصر	19.9	20.1	18.8	19.3	19.7	20.2	20.8	22.8	22.8	22.9	22.8	21.9	22.1	22.8	22.5	22.2	22	22.2
المغرب	25.3	25.4	24.9	26.2	26.7	26.7	26.3	26	25.7	25.7	25.6	25.5	24.8	25	25	25	25	25
موريتانيا	30.2	30.2	30.2	30.2	30.2	30.2	30.2	30.2	30.3	30.3	30.4	30.4	30.5	30.7	30.8	30.9	31	31
اليمن	20.4	19	17.8	16.6	15.4	14.4	13.4	12.5	11.6	10.8	10.1	8.9	7.8	6.9	6.1	6.1	6.2	6
الدول العربية	17.4	17.2	17.2	17.3	17.4	17.4	17.7	17.9	18.3	18	18.2	18.5	18.6	18.4	18.5	18.9	18.9	18.9

جدول رقم (5)

نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية

(قطاع الزراعة)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	3.7	3.6	3.1	1.9	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
الإمارات	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1
تونس	25.0	24.2	23.8	23.8	23.5	23.0	21.9	20.9	18.4	19.3	19.7	14.9	15.5	13.6	12.9	11.4	12.1	12.1
الجزائر	11.9	12.3	10.9	11.1	22.5	14.2	13.4	12.0	10.7	10.3	8.7	7.7	6.8	4.9	9.7	9.8	9.6	9.4
جيبوتي	32.8	32.8	32.8	32.8	32.3	32.5	31.8	31.8	31.0	30.8	29.1	28.3	28.5	29.2	28.7	28.8	28.2	26.7
السعودية	2.3	0.8	0.6	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.6	0.6	0.6
السودان	49.5	49.8	49.0	48.0	46.7	46.1	45.0	43.1	43.1	42.3	42.0	42.4	47.1	47.3	46.8	46.3	45.9	46.3
سورية	58.9	53.9	58.5	49.6	41.2	33.2	27.0	26.3	21.9	19.6	21.4	12.1	14.2	16.5	18.0	19.8	22.1	21.8
العراق	34.8	34.3	36.3	44.0	33.0	47.8	61.8	33.4	51.6	51.4	51.3	50.7	47.5	46.6	47.7	46.9	43.7	43.9
عُمان	5.3	3.2	2.2	1.8	1.4	1.2	0.9	0.8	0.7	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6
قطر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القُمر	63.7	63.3	63.0	63.1	63.1	63.3	63.2	63.3	62.9	62.8	63.0	62.7	62.4	61.9	61.7	62.2	61.9	61.6
الكويت	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
لبنان	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1
ليبيا	7.8	9.8	10.0	8.3	7.7	7.1	6.5	6.4	6.8	6.8	6.3	16.3	4.3	11.1	16.1	14.6	13.9	9.3
مصر	39.4	31.9	27.6	39.1	46.8	46.7	43.3	46.6	45.6	46.1	43.9	43.4	37.6	42.9	43.3	40.2	38.4	37.5
المغرب	53.4	55.5	57.2	56.9	60.5	61.5	61.4	60.2	59.4	60.4	60.7	61.2	60.1	57.3	56.4	58.1	57.2	57.0
موريتانيا	87.8	87.6	87.7	87.4	86.3	85.5	86.5	86.2	86.0	85.7	85.4	85.2	84.1	84.1	83.9	84.2	84.4	84.1
اليمن	82.5	75.1	65.9	55.2	41.7	40.0	37.3	34.9	33.3	31.6	28.0	35.5	39.7	45.2	51.4	56.7	57.2	65.6
الدول العربية	35.2	30.0	28.9	26.0	19.4	20.2	21.0	15.1	18.1	17.5	16.5	16.1	15.4	15.5	16.0	16.0	15.2	15.8

المصدر : قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (6)

نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية

(قطاع الصناعة)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	13.2	12.9	12.9	14.7	17.3	17.7	17.2	18.5	18.1	17.6	17	17.5	17.6	18.1	18.1	17.8	17.4	17.7
الإمارات	8.4	8.3	7.6	6.7	6.1	6.1	5.6	5.8	6.1	6.9	6.4	5.7	5.2	4.6	4.5	4.5	4.4	6.8
البحرين	11.7	13.3	12.1	10.9	9.2	9.4	9.5	9.9	9.8	9.1	9.1	8.8	8.9	8.6	8.8	9.2	9.4	8.9
تونس	41	41.4	41	39.8	39.2	38.8	38.9	39.3	41.6	38.7	39.8	42.2	41.9	42.6	42.1	42.1	38.8	39
الجزائر	31	31.3	30.1	27.2	31	36	39	42.5	45.3	49.3	50.3	50.2	51.7	54.6	55.5	55.8	55.4	55.8
جيبوتي	33.2	33.1	33.4	34	34.9	34.4	35.7	36.7	37.6	36.7	36.9	37.7	37	37.2	37.1	37.2	37.4	37.2
السعودية	1.5	1.1	1.2	1.1	1	1	1	1.4	1.3	1.5	1.6	1.5	1.6	1.9	1.7	1.6	1.5	1.6
السودان	35.4	34.6	35.1	35	36.1	35.6	35.2	35.3	34.2	34.4	34.3	34.5	31.6	31	31.1	31	31.2	31.8
سورية	8.1	9.3	6.6	8.8	7.8	7.2	8.8	7.8	10	10.8	10	9.2	10.4	11.7	12.5	13.4	13.7	14.1
العراق	7.6	8.3	7.5	9	7.2	5.2	3.6	7.2	3.6	3.6	3.6	3.7	3.7	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9
عُمان	14.2	13.2	12.1	11.5	10.6	9.2	9.1	8.4	7.7	6.6	5.9	6.1	6.1	6.2	6.1	6.4	6.6	6.5
قطر	2.5	3	3	3.1	3.2	3.5	3.9	5.2	4.4	6.7	5.2	4.1	4.3	4.5	5.2	6	6.6	6.8
القُمر	11.6	11.9	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	13	12.9	12.7	12.8	13	13.3	13.8	13.2	13.4	13.3
الكويت	2.7	2.7	2.7	2.5	2.4	2.3	2.5	2.9	3.7	3.9	4.2	4.1	4.1	4.3	4.4	4.5	4.6	4.7
لبنان	10.3	10.2	10.2	8.9	7.4	7.4	7	7.1	6.7	7	7	7	8.1	8.6	9.3	9.2	8.1	8.2
ليبيا	19.6	21.6	22.7	24.4	21.5	20.6	20.9	21.1	22.1	22.7	22.1	25.3	21.2	26.3	29.5	32.1	32.3	27.8
مصر	6.9	10.1	10.4	6.1	5.8	4.9	6	6.1	5.6	5.1	5.2	5.1	5.5	5	5	5.6	6.1	6
المغرب	21.9	19.7	19	18.7	16.8	15.9	14.6	14.6	14.8	13.8	13.2	12.5	12	12.8	13.2	12.1	12.5	12.6
موريتانيا	4	4.1	3.9	3.9	4.8	5.1	3.5	3.4	3.5	3.9	3.9	4	4.6	4.4	4.3	3.9	3.6	3.6
اليمن	3.8	5.2	6.6	8	9.4	8.6	9.9	11	12	13	14.6	14.3	14.1	13.2	12.8	14.6	15.7	12.7
الدول العربية	6	6.4	6.1	6.8	6.3	5.7	5.7	6.6	6.2	6.6	6.1	5.7	5.8	5.9	5.9	6	6	6.1

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (7)

نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية

(قطاع الخدمات)

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	83.1	83.5	83.9	83.4	81.4	81.1	81.6	80.3	80.7	81.3	81.8	81.3	81.3	80.7	80.7	81	81.4	81.1
الإمارات	91.5	91.7	92.3	93.2	93.9	93.8	94.3	94.1	93.8	93.1	93.6	94.3	94.8	95.4	95.5	95.5	95.7	93.2
البحرين	88.1	86.5	87.8	89	90.8	90.6	90.4	90.1	90.1	90.8	90.9	91.2	91	91.4	91.2	90.8	90.6	91.1
تونس	33.9	34.3	35.3	36.4	37.3	38.2	39.2	39.8	40.1	42	40.4	42.9	42.6	43.8	45.1	46.5	49.1	49
الجزائر	57.1	56.4	59.1	61.8	46.5	49.8	47.6	45.5	44	40.4	41	42.1	41.5	40.5	34.8	34.4	35	34.8
جيبوتي	34	34	33.8	33.1	32.7	33	32.5	31.4	31.3	32.5	33.9	33.9	34.4	33.6	34.2	34	34.3	36.1
السعودية	96.2	98.1	98.2	98.4	98.5	98.6	98.6	98.2	98.7	98.4	98.3	98.3	98.2	97.9	98.1	97.9	97.9	97.8
السودان	15.1	15.7	15.9	17	17.3	18.2	19.8	21.6	22.7	23.3	23.7	23.2	21.3	21.7	22.1	22.7	22.8	21.9
سورية	33	36.8	34.9	41.5	51	59.6	64.2	65.9	68.1	69.6	68.6	78.7	75.4	71.8	69.5	66.8	64.2	64.1
العراق	57.6	57.4	56.2	47	59.8	46.9	34.6	59.4	44.9	45	45.1	45.6	48.8	49.4	48.4	49.3	52.4	52.2
عُمان	80.5	83.6	85.7	86.7	88	89.6	90	90.9	91.7	92.9	93.7	93.4	93.5	93.3	93.4	93	92.9	92.9
قطر	97.5	97	97	96.9	96.7	96.4	96.1	94.8	95.6	93.2	94.7	95.9	95.6	95.5	94.8	94	93.4	93.2
القُمر	24.7	24.9	24.8	24.7	24.7	24.6	24.7	24.5	24.2	24.4	24.3	24.5	24.6	24.8	24.5	24.6	24.7	25.1
الكويت	97.2	97.3	97.2	97.5	97.5	97.7	97.4	97	96.2	96	95.8	95.9	95.8	95.6	95.5	95.4	95.3	95.2
لبنان	89.7	89.8	89.8	91	92.5	92.5	92.9	92.9	93.2	93	93	93	91.8	91.4	90.7	90.7	91.8	91.8
ليبيا	72.5	68.6	67.2	67.3	70.7	72.4	72.5	72.4	71.1	70.5	71.6	58.4	74.5	62.6	54.5	53.3	53.9	62.9
مصر	53.7	58	62.1	54.8	47.5	48.4	50.7	47.3	48.8	48.8	50.9	51.6	57	52.1	51.8	54.2	55.4	56.5
المغرب	24.7	24.8	23.9	24.4	22.8	22.7	24.1	25.2	25.8	25.8	26.1	26.3	27.9	29.9	30.4	29.9	30.3	30.5
موريتانيا	8.2	8.3	8.4	8.7	8.9	9.4	10.1	10.4	10.5	10.5	10.7	10.8	11.3	11.5	11.8	12	12	12.3
اليمن	13.6	19.7	27.5	36.8	48.9	51.3	52.8	54.1	54.7	55.4	57.4	50.3	46.3	41.5	35.8	28.8	27	21.7
الدول العربية	58.8	63.6	65	67.3	74.3	74.1	73.3	78.2	75.7	76	77.4	78.2	78.8	78.6	78.1	78.1	78.8	78.2

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (8)

مساهمة المرأة في قوة العمل في الدول العربية

%

الأقليم/ الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دول الأسيان	56.9	57.0	56.8	56.6	56.4	56.5	56.5	56.7	56.7	56.8	57.1	57.3	57.0	56.7	56.7	55.8	56.4	56.4
الدول العربية	17.4	17.2	17.2	17.3	17.4	17.4	17.7	17.9	18.3	18.0	18.2	18.5	18.6	18.4	18.5	18.9	18.9	18.9
الاتحاد الأوروبي	47.7	47.6	47.8	48.1	48.4	48.8	49.1	49.4	49.7	50.0	50.1	50.3	50.6	50.8	51.0	51.0	51.1	51.1
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	46.6	47.2	48.1	48.5	49.7	50.3	51.2	51.4	51.5	51.9	51.3	51.1	51.5	51.4	51.2	51.4	51.5	51.5
دول جنوب آسيا	31.4	31.8	32.3	32.8	33.4	34.0	32.8	31.6	30.3	29.4	28.2	27.6	27.0	27.2	27.4	27.7	28.1	27.9
دول أفريقيا جنوب الصحراء	62.4	62.5	62.6	62.8	62.9	63.1	63.2	63.4	63.7	63.7	63.8	63.9	64.1	64.2	64.3	64.4	64.4	64.5
الولايات المتحدة	59.0	58.8	58.6	58.5	58.2	58.2	58.3	58.3	58.5	58.2	57.5	56.9	56.7	56.3	56.1	55.8	56.0	55.7
العالم	51.3	51.2	51.2	51.1	51.1	51.1	50.9	50.5	50.2	49.9	49.4	49.2	49.0	49.0	48.9	48.8	48.9	48.7

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (9)

معدل بطالة المرأة في الدول العربية

الأقليم/ الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دول الأسيان	4.5	4.7	4.6	4.6	4.9	5.4	5.1	5.0	4.3	3.9	3.6	3.2	2.8	2.7	2.6	2.7	2.5	3.1
الدول العربية	12.8	18.0	18.3	20.5	22.3	20.7	19.5	19.4	20.1	17.8	20.3	19.9	19.5	18.4	17.8	17.7	16.9	16.7
الاتحاد الأوروبي	10.6	9.7	9.8	9.7	9.9	9.7	8.9	7.8	7.4	8.8	9.5	9.7	10.5	10.9	10.3	9.5	8.7	7.9
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	13.7	11.4	11.7	11.5	10.8	10.2	9.6	8.9	9.5	9.4	9.0	8.1	8.0	7.7	7.4	7.9	9.3	9.9
دول جنوب آسيا	5.1	5.3	5.4	5.6	5.6	6.0	5.6	5.4	5.3	5.4	4.6	4.5	4.6	4.8	4.7	5.1	5.2	5.3
دول أفريقيا جنوب الصحراء	9.6	9.6	9.6	9.4	9.1	8.8	8.6	8.4	8.3	8.2	8.2	8.0	7.7	7.5	7.5	7.6	8.0	8.1
الولايات المتحدة	4.1	4.6	5.6	5.7	5.4	5.1	4.6	4.5	5.4	8.1	8.6	8.5	7.9	7.1	6.1	5.2	4.8	4.4
العالم	6.8	6.6	6.7	6.7	6.6	6.5	6.2	5.8	6.0	6.4	6.3	6.1	6.1	6.0	5.9	5.9	6.0	6.1

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

جدول رقم (10)

معدل بطالة المرأة في الدول العربية

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	23.6	26.3	26.9	26.3	26.2	25.8	24.7	23.1	23.2	22.9	21.9	21.7	20.9	22.2	20.8	22.7	25.7	25
الإمارات	5.8	5.7	6.2	6.9	7.2	7.2	7.8	8.5	15.3	10.8	10.1	9.5	8.4	7.5	6.4	5.5	4.2	4.4
البحرين	10.6	10.2	22.9	25.9	28	24.5	21.4	18.3	15	11.7	3.7	4.1	3.8	3.9	3.9	3.8	4.1	4.3
تونس	21.5	20.6	20.8	19.7	19.2	15.2	15.3	15.2	15.9	18.9	19	27.6	25.9	23.2	21	21.3	21.8	21.5
الجزائر	59.2	54	49.8	43.9	32.2	28.1	22.3	24.6	19.8	18.2	19.3	16.8	17.1	16.3	17.1	16.7	17.6	17.4
جيبوتي	7.7	7.7	7.6	7.5	7.4	7.4	7.3	7.3	7.2	7.1	7.1	7	6.9	6.8	6.8	6.7	6.7	6.7
السعودية	9.1	8.8	11.2	15.6	16.4	17.1	14.7	14.3	13.8	16.1	17.4	18.7	20.7	20.6	21.6	21.7	18.6	18
السودان	21.3	21.1	20.6	20.8	20.4	19.3	20.4	20.2	19.3	19.4	19.2	18.9	18.8	19.1	18.8	18.9	18.6	18.5
سورية	5.8	28.5	23.9	21	28.6	26.4	22.5	25.6	30.7	22	21.8	39.7	38.9	38.7	38.9	39.3	40.4	41.3
العراق	28	27.6	27.4	35.9	35.5	29.6	29.7	28.5	26.6	23	19.4	13.8	14.2	13.6	13	13.2	13.5	13.3
عُمان	41.7	41.2	40.4	40	39.7	39.2	38.5	37.5	36.7	35.7	34.7	34.1	34.3	33.5	32.7	32	31.7	31.5
قطر	22.6	24.8	20.8	16.6	6.1	5	4.4	2.7	1.7	1.9	2.6	3.4	2.5	1.6	1.1	0.8	0.7	0.7
القُمر	4.9	4.9	4.9	4.9	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.7	4.6	4.6	4.7
الكويت	0.9	0.9	1.3	1.5	2	2	1.6	1.8	2.1	2	2.2	4	3.1	3	3.5	3.1	2.9	2.8
لبنان	9.2	9.4	9.4	9.3	10.1	10.4	10.6	11	9.5	8	7.8	7.5	7.5	7.5	7.5	7.4	7.4	7.5
ليبيا	27.8	26.7	26.6	28.5	26.9	27.7	26.6	26.3	25.4	24.3	25	19.9	27.7	27.4	27.1	26.9	26.7	27.2
مصر	21.9	22.6	24.6	26.7	24.5	26.1	24.7	19.2	19.7	23.6	25.7	23	24.9	25.2	25.5	26.1	25.1	24.7
المغرب	13.4	12.7	12.6	13	11.4	11.6	9.6	9.6	9.8	9.6	9.8	10.3	10	9.5	10.2	10.4	9.9	10.1
موريتانيا	12.4	12.3	12.2	12.2	12.1	12.1	12	11.8	11.7	11.6	11.6	11.5	11.5	11.4	11.4	11.3	11.5	11.7
اليمن	10.9	13.2	15.8	18.3	20	19.9	19.6	19.2	18.8	18.5	55	42.8	39.3	33.5	26.3	25.6	26.4	27.2
الدول العربية	12.8	18	18.3	20.5	22.3	20.7	19.5	19.4	20.1	17.8	20.3	19.9	19.5	18.4	17.8	17.7	16.9	16.7

المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية، منظمة العمل الدولية.

- للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي :

صندوق النقد العربي

المكتبة والمطبوعات

ص.ب . 2818

أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم : 6215000 (9712+)

فاكس رقم : 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني : Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق : www.amf.org.ae